

بتعادل الأصوات، وهو ما يعني في نظامنا الداخلي الرفض. وتتوزع هذه النصوص على المجالات التالية:

- الشؤون الخارجية: 16 نضا؛
- المجال الاقتصادي: 12؛
- المجال الاجتماعي: 7؛
- الإداري والحقوقى والديني: 6؛
- الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية نضا واحدا.

ويأتي على رأس هذه النصوص مشروع قانون المالية لهذه السنة، الذي وافق عليه مجلسنا، وانخرط السادة والسيدات المستشارون المحترمون في مناقشة مضامينه وتقديم تعديلات بشأنه بحماس كبير، وقد عرف تقديم 209 تعديلا، قبل منها 80 تعديلا، أي 38%.

أما بالنسبة لمشاريع القوانين التنظيمية، فقد وافق عليها المجلس بالإجماع، وهي اثنين: مشروع قانون تنظيمي 130.13 المتعلق بقانون المالية، ومشروع قانون تنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة وبالوضع القانوني لأعضائها.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، واصل مجلسنا طرح الأسئلة الشفهية والكتابية، التي مكنت السادة والسيدات المستشارين من ملامسة مجموعة من القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطنين والمواطنات في مختلف المجالات وفي جميع جهات المملكة، في لحظات طبعها روح المسؤولية واستحضار تحديات المستقبل، وهمت بالأساس الموسم الفلاحي، الفيضانات، النقل الطرقي، الجماعات المحلية، الدخول المدرسي، الأمن، الصحة والتقاعد.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية خلال هذه الدورة 402 سؤالا، أجابت الحكومة عن 264 سؤالا منها، أي بنسبة 65%، بينما يبقى عدد الأسئلة الكتابية المطروحة متواضعا، إذ لم يتعد 196 سؤالا، لم تجب الحكومة إلا على 23 منها أي بنسبة 11%.

وفيما يتعلق بالأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، فقد عرفت هذه الدورة تنظيم جلسة واحدة حول موضوع: "إشكالات الاستثمار ورهانات المحافظة على تنافسية المقاولات والقدرة الشرائية للمواطن".

وبلغ عدد الجلسات العامة 35 جلسة، استغرقت 60 ساعة عمل، وقد حظيت هذه الجلسات العامة ذات البعد الرقابي بالحيز الوافر منها، إذ بلغت 17 جلسة خاصة فقط بالأسئلة الشفهية.

أما فيما يتعلق بنشاط اللجان الدائمة، فقد بلغ مجموع اجتماعاتها خلال هذه الدورة 93 اجتماعا، استغرق 290 ساعة عمل.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فإن هذه الحصيلة مميزة، استقبلنا 37 وفدا دبلوماسيا من مستوى عالي جدا، ومن بين الشخصيات التي استقبلها المجلس:

## محضر الجلسة رقم 1005

**التاريخ:** الثلاثاء 20 من ربيع الآخر 1436 هـ (10 فبراير 2015 م)

**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

**التوقيت:** واحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء.

**جدول الأعمال:** اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2014-2015.

### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 6 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد الوزير المحترم،

إذن، عملا بمقتضيات الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نختم اليوم، بحمد الله وقوته، دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2014-2015 بحصيلة غنية، إن على مستوى التشريع أو مراقبة العمل الحكومي أو الدبلوماسية البرلمانية، وهي مجالات استحضرننا فيها باستمرار التوجيهات الملكية السامية، خصوصا المتضمنة منها في خطاب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية هذه، والتي دعا فيها جلالته إلى (الإنكباب الجدي على الأسبقيات الوطنية، مع تغليب روح التوافق الإيجابي، وخاصة خلال إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الدستورية والإصلاحات الكبرى) انتهى كلام صاحب الجلالة.

إن ما ميز هذه الدورة، حضرات السادة والسيدات، هو استمرار مجلسنا في تدعيم بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات لتحسين المكتسبات الهائلة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، التي حققتها بلادنا، وذلك من خلال المساهمة الفعالة في أجرة الدستور الجديد، ومراقبة العمل الحكومي، والدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا في مختلف المحافل الدولية.

لقد واصل مجلسنا نشاطه على مستوى التشريع خلال هذه الدورة، حيث وافق على 42 نضا تشريعا، وهي فقرة نوعية مقارنة مع دورة أكتوبر الماضية، التي لم تعرف سوى الموافقة على 26 نضا.

والجدير بالذكر أن 37 نضا حظيت بالإجماع، بينما تمت الموافقة على 4 نصوص بالأغلبية، ولم يرفض إلا مشروع قانون واحد يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون يرمي إلى الاحتفاظ بأطر التربية والتعليم إلى حين انتهاء السنة الدراسية أو الجامعية، وفي الواقع أسفرت نتائج التصويت عليه

المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش، والذي حضره 7000 وافد على بلادنا، والدورة الثامنة للجمعية الاستشارية للبرلمانيين من أجل المحكمة الجنائية الدولية وسيادة القانون.

ونظم أيضا بالتنسيق مع مجلس النواب "المنتدى البرلماني المغربي الإسباني" في دورته الثالثة، والذي عرف نجاحا متميزا، وناقش عدة قضايا سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية.

وتابع المجلس فتح أبوابه للزوار والمهتمين بالشأن البرلماني بصفة عامة. وفي هذا الإطار، استقبل مجلسنا 1740 زائرا، ضم خصوصا طلبة وباحثين مغاربة وأجانب وتلاميذ وياقنين وجمعويين.

وبخصوص علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، استمر مجلسنا في توطيد علاقاته مع هذه المؤسسات، تطبيقا لمقتضيات الدستور واستحضارا من جهة أخرى لفحوى الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة افتتاح هذه الجلسة (أدعو الحكومة والبرلمان للاستفادة أكثر من الاستشارات والخبرات التي تتوفر عليها هذه المؤسسات) انتهى النطق الملكي.

وقد قدم المجلس طلبات تتعلق بإبداء الرأي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص ثلاثة نصوص أساسية:

- مشروع قانون رقم 27.13 المتعلق باستغلال المقالع؛

- مشروع قانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، وهذا شأن أساسي؛

- مشروع قانون رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

كما تقدم مجلسنا بطلب إبداء الرأي إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون إطار رقم 37.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية صعبة والنهوض بها.

حضرات السادة والسيدات،

من جهة أخرى، قام مكتب المجلس بتشارك مع السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية مشكورين بتعيين قاعدة المعطيات المتعلقة بمقترحات القوانين الخاصة بأعضاء المجلس، وأصبحت الآن تتماشى شكلا ومضمونا مع روح الدستور الجديد ومع كذلك النظام الداخلي الجديد لمجلسنا.

وتعزيزا لروح المسؤولية في العمل التشريعي والرقابي للمجلس، بادر مكتب المجلس على التطبيق التدريجي لأحكام المادتين 162 و163 من النظام الداخلي لمجلسنا المتعلقة بالحضور والغياب - ولو متأخرة - وسيتوج هذا العمل باعتماد المكتب لقرار يعد الأول من نوعه في تاريخ البرلمان، يروم تطبيق الجزاءات المقررة قانونا لضبط مسطرة الحضور لأشغال الجلسات العامة واللجان الدائمة وضبط نسب ونوعية الاقتطاع وتطبيق الجزاءات على الغياب، وهو الآن موجود في المكتب.

حضرات السادة والسيدات،

- المفوض الأوربي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع؛

- الممثل الخاص للاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان؛

- السيد وزير خارجية إيطاليا؛

- السيد وزير خارجية فنلندا؛

- السيد كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية السويسرية؛

- السيد رئيس مجلس الشورى السعودي؛

- السيد رئيس مجلس الشيوخ لبرلمان كازاخستان؛

- السيد رئيس مجلس الشيوخ البولوني مع وفد اقتصادي مهم، قام باجتماعات مهمة إن على مستوى الدار البيضاء أو على مستوى أكادير، وكذلك شركات في المدينتين؛

- السيد رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية ساحل العاج؛

- السيد رئيس برلمان السالفادور؛

- السيد رئيس المحكمة الجنائية الدولية؛

- السيدة رئيسة الشبكة الدولية "برلمانيون من أجل التحرك العالمي"؛

- السيد رئيس اللجنة البرلمانية الأوروبية المغربية المشتركة؛

- السيد رئيس مجموعة الصداقة الأوروبية المغربية؛

- السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتجارة بالبرلمان الإيرلندي.

وتجدر الإشارة إلى تشريف مجلسنا باستقبال جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالقصر الملكي العامر بفاس يوم 4 نوفمبر 2014 لأحد ضيوف مجلسنا الكبار، ويتعلق الأمر بالسيد (Yu Zheng Sheng)، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني وعضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، الذي زار بلادنا بدعوة من مكتب المجلس.

كما أن مجلسنا شارك في 23 تظاهرة برلمانية دولية، نظمتها منظمات برلمانية، إما إقليمية أو جمهورية أو دولية، مختلفة. وقد تم انتخاب رئيس المجلس رئيسا للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط للفترة الممتدة ما بين 2015 و2016، وذلك خلال أشغال الدورة التاسعة للجمعية التي انعقدت بإمارة موناكو من 2 إلى 4 فبراير 2015، والتي حضرها سمو أمير موناكو ألبير الثاني.

وجدير بالإشارة إلى أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تتمتع بصفة عضو ملاحظ لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضم 27 برلمانا من دول المنطقة.

وفي إطار افتتاح المجلس على محيطه، تابع مجلسنا عمله التواصلية بتنظيم مجموعة من الندوات والمؤتمرات الدولية بالتنسيق جيد مع مجلس النواب، كالندوة الدولية حول موضوع "السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء"، بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والدورة 65 للجنة التنفيذية، والمؤتمر 37 للاتحاد البرلماني الإفريقي والحدث المتميز حول موضوع تفاعل البرلمانات مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمناسبة انعقاد

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده:  
نعم سيدي أعزك الله؛

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2014-2015، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة على تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير مقرونة بأخلص عبارات الولاء والإخلاص.

لقد تميزت هذه الدورة، يا مولاي، بخطاب جلالتم التوجيهي السامي أمام ممثلي الأمة بتاريخ 10 أكتوبر 2014، والذي أكدت جلالتم من خلاله على الرقي بالأداء البرلماني، خصوصا ما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، بما يخدم بلدنا داخليا وخارجيا، ويقوي حضوره الوزان في المحافل والمنتديات الدولية، ودعوة جلالتم إلى الارتقاء بالخطاب السياسي إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن.

وتوجت أشغال مجلس المستشارين، يا مولاي، خلال هذه الدورة بحصيلة غنية في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي والدبلوماسية البرلمانية والانفتاح على المحيط الخارجي للمجلس، وذلك بفضل تضافر جهود كافة مكونات المجلس.

وهكذا، فقد وافق المجلس على 42 نفا قانونيا، منها مشروعين قانونيين تنظيميين، وأجابت الحكومة عن 264 سؤالا شفهيًا من بين 402 سؤالا مطروحا من طرف أعضائه، واستقبل 37 وفدا دبلوماسيا رفيع المستوى، وأوفد 23 بعثة إلى خارج أرض الوطن في مهام دبلوماسية مختلفة.

ويوأكب مجلس المستشارين، يا مولاي، بتقدير وإعجاب كبيرين للإنجازات الموقفة لجلالتم في مختلف المجالات، والتي كرست مكانة المملكة المغربية المتميزة دوليا وقاريا.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة للا خديجة وصنوم الأمير الجليل المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الثلاثاء 20 ربيع الثاني 1436 هجرية الموافق 10 فبراير (2015).

خديم الأعتاب الشريفة

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

وتنفيذا لأحكام الدستور، واستحضارا للتوجيهات الملكية السامية الخاصة بالتنسيق والتناغم بين المجلسين، شكل التنسيق بين مجلسينا مساحة مهمة من عمل المكتب ومن عمل الرئيسين، وفقا للأهداف الدستورية، والآن ثمرة التنسيق هي ثمرة التنسيق المؤسساتي القائم على منهجية واضحة المعالم، من حيث القضايا المطروحة والمضبوطة فيما يتعلق بتفعيلها من حيث الأجنحة الزمنية، مما أفضى إلى المعالجة المشتركة لعدد كبير من القضايا البرلمانية على ضوء النظامين الداخليين لمجلسينا، وتم إقرار العديد من التدابير الرامية للتعاون من أجل إضفاء المزيد من التناغم بين المجلسين، وتم تكليف لجنة مشتركة بين المكتبين لتدبير هذه العملية في جو تطبعه روح المسؤولية واحترام خصوصية كل مجلس على حدة.

وعلى مستوى الشؤون الإدارية، عمل مجلسنا على تفعيل نظام الهيكل التنظيمي للإدارة بشكل تدريجي وتوافقي، وذلك بغية تحسين ظروف عمل الموارد البشرية، التي تعتبر شريكا أساسيا لمجلسنا في جميع أعماله.

وسيركز المجلس خلال ما تبقى من ولايته على تجويد برنامج التكوين وإعادة التكوين والتكوين المستمر لموظفي وأطر المجلس، وذلك في إطار شراكات مع مؤسسات وطنية ودولية.

حضرات السادة والسيدات،

وختامًا، يسعدني أن أئوه بالأجواء الإيجابية التي ظلت تطبع عمل السادة والسيدات المستشارين المحترمين وأعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، الذين عملوا بنضالية عالية لتحريك دواليب مجلسنا، إن على مستوى عمله السنوي المهم في إطار قانون المالية أو بين الدورتين، ورؤساء اللجان الدائمة كذلك البرلمانية، في جو تسوده روح المسؤولية والحرص على تجويد الأداء البرلماني وتحسين مقروئية الثنائية المجلسية في بلادنا.

كما أشيد بحسن التعاون مع السيد رئيس الحكومة وباقي أعضائها، خدمة للمصالح العليا لبلادنا.

ولا تفوتني الفرصة للتنويه بكافة أطر المجلس وموظفيه على انخراطهم الفاعل والإيجابي في عمل اللجان الدائمة وكذلك الجلسات العامة.

والشكر موصول أيضا إلى وسائل الإعلام الوطنية، السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية، بالشكر الجزيل على ما تقوم به من جهد متواصل لنقل أعمالنا وأنشطتنا للرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وفما يلي نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله، يتلوها عليكم الأستاذ أمين المجلس، الأستاذ عدا، تفضل.

**المستشار السيد محمد عدا، أمين المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.